

ورقة سياسات

مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية

إعداد:

السيدة عبلة أبو عبلة

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق

تشرين الثاني 2013

عمان، الأردن

خلفية تاريخية

ارتبطت مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية بنشوء الحياة المؤسسية في الدولة الأردنية، ويتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. فقد وضع مشروع القانون الأساسي (الدستور) عام 1924م لتنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، ثم صدر قانون أساسي معدل عام 1928م تضمنت المواد في الفصل الأول فيه، قضايا حقوق المواطنين والمساواة والحرية الشخصية والعدالة إضافة الى حرية الرأي والاجتماع* 1.

وفي سياق نشوء مؤسسات الدولة، شهد الأردن تشكيل أحزابه السياسية بمختلف اتجاهاتها، حيث كانت الظروف والتطورات السياسية العربية وانعكاساتها على مجمل الأوضاع في الأردن عاملاً رئيسياً في تشكيل هذه الأحزاب وتحديد اتجاهاتها ومواقفها.

بلغ عدد الأحزاب السياسية في الأردن بين أعوام 1927 "الذي شهد ولادة حزب الشعب الأردني"، وحتى عام 1951* 2، حوالي ستة عشر حزباً، تبنى بعضها إيديولوجيات محددة: مثل حزب البعث، الحزب الشيوعي، الأخوان المسلمين، والبعث الآخر استند الى برنامج وطني ديمقراطي عام.

النقابات المهنية، تأخر ظهورها زمنياً عن الأحزاب السياسية، نظراً لارتباطها جديلاً بنشوء وتطور الطبقة الوسطى، في سياق التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، حيث تأسست إحدى عشر نقابة مهنية بين أعوام 1950م (نقابة المحامين) حتى عام 1972م* 3.

كانت مجتمعات المشرق العربي في تلك الحقبة التاريخية "أوائل القرن العشرين"، تخوض معارك وطنية للتححرر من الاستعمار، وتسعى لبناء دولها الوطنية، بكل ما يعنيه ذلك من استحداث مؤسسات وهيكل

1 - كتاب الحركة الوطنية الأردنية. د. عصام السعدي - 2011 -

2 - كتاب الحركة الوطنية الأردنية. د. عصام السعدي - 2011 -

3 - التقرير الوطني، تقدم المرأة الأردنية نحو العدالة والمشاركة السياسية. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة 2010 - 2011.

ودعائم للاقتصاد الوطني؛ لذلك فقد اتجهت الأولويات البرنامجية لمعظم الأحزاب الوطنية، صوب القضايا السياسية المتعلقة بمقاومة الاستعمار والاستقلال الوطني وكل ما يمكن ان يؤمن المشروع النهضوي السياسي والتموي الاقتصادي بشكل عام.

أما الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، ومشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، فقد اقتصر على عدد محدود من الأحزاب التقدمية مثل الحزب الشيوعي الأردني، وحركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي. الأحزاب الثلاثة استندت في تنظيمها وسياساتها إلى القواعد الاجتماعية الجديدة الناشئة في الطبقة الوسطى: حيث ترتفع نسبة التعليم والثقافة والوعي العام بالقضايا الوطنية والقومية.

لذلك كان من الطبيعي ان يتجه اهتمام هذه الأحزاب نحو التحديث الاجتماعي والتطوير الفكري، واختراق التقاليد والثقافات التقليدية السائدة المهيمنة، بما في ذلك دعوة النساء للانخراط في العمل الحزبي والسياسي.

لقد عزز وجود النساء في الأحزاب السياسية" بالرغم من محدوديته في ذلك الوقت "، البرنامج الاجتماعي الذي جرى تبنيه الى جانب القضايا الوطنية والقومية، وشاركت عشرات النساء المتعلقات في عضوية الأحزاب الوارد ذكرها، وقادت حملات في سبيل حل الاستعصاءات الاجتماعية القائمة - وظواهر التخلف السائدة -، تحديداً في مجالات الصحة والتعليم الى جانب الانخراط والمشاركة الحيوية في القضايا الوطنية والسياسية.

قامت هؤلاء الرائدات أيضا بتأسيس الجمعيات والاتحادات، من اجل توسيع مشاركة القواعد النسائية العريضة في هذه المؤسسات لمن لا يرغب ولا يستطيع المشاركة في عضوية الأحزاب السياسية، وهكذا نما وتطور الخطاب الحزبي مع نمو حركة المجتمع وتطور علاقاته الاقتصادية، وارتقاء الوعي الجمعي بأهمية العمل السياسي والاجتماعي المرتبط ببرنامج وطني محدد يعبر عن هوية الحزب واتجاهات عمله ومواقفه.

الأحزاب السياسية الأخرى في الحقبة الزمنية المشار إليها - تبنت برامج وطنية وقومية متقدمة دفاعاً عن استقلال البلاد وفي مواجهة الانتداب البريطاني والمشاريع الاستعمارية في المنطقة، إلا أنها اعتمدت في عضويتها على المنظومة العشائرية والقبلية، أكثر من اعتمادها على الطبقات الاجتماعية العريضة، وربما ان هذه الظاهرة تفسر احد أسباب عدم استمرار هذه الأحزاب التي ارتبط فعلها ووجودها بزعامات تقليدية، ولم يكن ممكناً والحالة هذه ان تتبنى برامج اجتماعية، او ان تحدث اختراقات في المألوف الثقافي السائد.

كان لهذه الأحزاب " التقليدية " دور مشهود في الجانب السياسي والوطني وأسهمت فعلاً في بناء الدولة الأردنية، الا انه لم يسجل لها امتدادات لقوى اجتماعية واسعة، بحيث يشمل مشاركة النساء في عضويتها او في أنشطتها السياسية والوطنية.

من جانب آخر يسجل التاريخ الوطني الأردني، وقوف الأحزاب السياسية التقدمية الى جانب حقوق المرأة السياسية والاجتماعية في وقت مبكر وبصورة جادة، وتحققت فعلاً انجازات ايجابية على هذا الصعيد نتيجة تضافر جهود عدد من الأحزاب السياسية والحركة النسائية المنظمة في ذلك الوقت عندما اقر عام 1955م "حق المرأة الأردنية المتعلمة في الانتخاب للمجلس النيابي"؛ بعد تنظيم احتجاجات شعبية دعمت مطالب القوى السياسية بضرورة ان "يتضمن الدستور حق المرأة في الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية والبلدية" *4.

التطورات السياسية اللاحقة أدت الى انتكاسة كبرى في الحياة الديمقراطية في البلاد، ففي نيسان من عام 1957م صدر قانون بفرض الأحكام العرفية وحظر العمل في الأحزاب السياسية *5.

4 - التقرير الوطني تقدم المرأة الأردنية - اللجنة الوطنية لشؤون المرأة 2010 - 2011.

5 - دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي - مؤلف جماعي - 2003م.

سادت الأحكام العرفية في البلاد الفترة الزمنية الواقعة بين أعوام 1957 - 1992م، أي حوالي خمسة وثلاثين عاماً، كانت الأحزاب السياسية فيها محظورة بموجب قانون، وكل من ينتسب لها، يتعرض لعقوبات شتى؛ كما ألغي في ذلك الوقت قانون الأحزاب السياسية أصلاً.

ولكن النقابات المهنية، وبحكم ان وجودها مرتبط بتنظيم المهنة، فقد بقيت قائمة، لا بل شكلت ملاذاً للقوى الحزبية والوطنية، وتبنت كثيراً من الأنشطة السياسية والوطنية في الوقت الذي لم تكن تستطيع فيه الأحزاب ان تقوم بمثل هذا الدور.

كما ازدادت بصورة ملحوظة أعداد المنتسبين لهذه النقابات بحكم التطور السريع للتعليم والتحاق أعداد كبيرة من الشباب نساءً ورجالاً في التخصصات المهنية والأكاديمية في الجامعات، الامر الذي أدى إلى إنتاج آلاف المهنيين في مجالات الطب والهندسة والمحاماة والصحافة وما الى ذلك في فترة زمنية قصيرة.

لا شك ان واقع التمييز الاجتماعي ضد المرأة، وانتشار ظواهر التخلف الاجتماعي على نطاق واسع، في تلك الحقبة التاريخية، قد أسهم أيضاً في محدودية عدد النساء المشاركات في الأحزاب السياسية، وحصرها تقريباً في نطاق النساء المتعلّقات من الطبقة الوسطى، إلا ان شرف الريادة والمبادرة والشجاعة التي تحلت بها النساء في ذلك الوقت، قد أسهمت في وضع اللبنة الأساسية للنهوض بأوضاع المرأة الأردنية بشكل عام ومشاركتها على نطاق واسع في الحياة العامة في المراحل الزمنية اللاحقة.

تلخيص

كان لنشوء الأحزاب السياسية في عمر مبكر من حياة الدولة الأردنية دور كبير في الارتقاء بأوضاع المرأة الأردنية ومشاركتها في القضايا العامة والدفاع عن حقوقها الوطنية والإنسانية من خلال تطوير القوانين النازمة للعلاقات بين الحكم والشعب.

في نفس الوقت فقد شكلت العوامل الأخرى السياسية والاجتماعية؛ " غياب الديمقراطية وفرض الأحكام العرفية، والثقافة الاجتماعية التمييزية السائدة " معوقات تاريخية حالت دون استمرار النهوض بأوضاعها لفترات زمنية طويلة؛ مع ذلك لم تتوقف مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية حتى في ظل الأحكام العرفية، تعرضت خلالها النساء الحزبيات لكثير من التحديات الصعبة وعلى جميع المستويات.

مدخل سياسي

أدى الانفراج السياسي الذي وقع عام 1989م، الى تطور لافت على مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام. فقد دخل الأردن منذ ذلك التاريخ مرحلة جديدة في العلاقة بين الحكم والشعب، اثر الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي عمّت البلاد مطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي وعودة الحياة البرلمانية. التطورات الجديدة، عكست نفسها في ثلاث قضايا رئيسية:

- إجراء انتخابات نيابية شاملة عام 1989م بعد انقطاع دام حوالي 22 عاما اي منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967م.
- إلغاء قانون الأحكام العرفية عام 1991م، بعد فرضها منذ عام 1957م.
- إقرار قانون الأحزاب السياسية عام 1992م، بعد زمن طويل من قانون حظر الأحزاب المفروض منذ عام 1957م.

هذه التطورات النوعية في الحياة السياسية، أسهمت ولا شك في أحداث مناخات جديدة، منفتحة، بعيداً عن السياسات العرفية، وهو العامل الرئيسي الذي أدى بدوره الى تطور مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية التقدمية على وجه الخصوص، مع ضرورة الانتباه إلى ان هذه النقلة النوعية على الصعيد السياسي جاءت في ظل مناخات اجتماعية مثقلة بالثقافة العرفية، والخوف من الانتماء للأحزاب السياسية جراء المعاناة الشديدة التي كابدها أعضاؤها: نساءً ورجالاً على امتداد مرحلة طويلة سابقة.

مشاركة المرأة الأردنية من خلال الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية:

الجدول التالي يوضح حجم مشاركة النساء الحزبيات في الترشح للانتخابات النيابية منذ عام 1989م وحتى عام 2013م. اي على امتداد سبع دورات لانتخاب البرلمان * 6.

السنة	مجموع المرشحات للبرلمان	حزبيات مرشحات للبرلمان	أسماء المرشحات	حزبيات فائزات	الأحزاب التي تنتمي لها لمرشحات
1989	12	-	-	-	-
1993	3	-	-	-	-
1997	17	1	املي نفاع	-	الحزب الشيوعي الأردني
2003	54	1	حياة المسيمي	1	جبهة العمل الاسلامي
2007	199	2	حياة المسيمي ناريمان الروسان	1	جبهة العمل حزب التيار
2010	134	2	عبلة ابو علبة ناريمان الروسان	2	حزب الشعب الديمقراطي حزب التيار
2013	217	6	عبلة ابو علبة وانصاف الخوالدة، نعائم العجارمة وفاء بني مصطفى تمام الريايطي فاطمة ابو عبطة	5	حزب الشعب الديمقراطي حزب التيار حزب الوسط الاسلامي

نستخلص من الجدول أعلاه ما يلي:

1. على الرغم من ان جميع الأحزاب السياسية (المعارضة أو المتحالفة مع الحكم)، قد شاركت في الانتخابات النيابية، لجميع، أو معظم الدورات إلا ان عدد النساء الحزبيات المرشحات قليل جداً، حتى لدى الأحزاب التقدمية والديمقراطية التي كان لها باع طويل في بناء الحركة الوطنية الأردنية، وهناك أسباب متعددة تقف وراء هذا الرصد، لعل أهمها هو قانون الصوت الواحد - غير الديمقراطي - والمنحاز في مضمونه للفئات الأقوى نفوذاً مالياً أو اجتماعياً أو سياسياً. إضافة الى حالة الركود السياسي الطويلة سابقاً والتي حالت دون توفر أعداد واسعة من الحزبيات المعروفات.

2. إن الأحزاب التي قدمت مرشحات، على الدوائر الفردية (بين أعوام 1997 - 2013) بهدف الفوز على التنافس أو الكوتا أو القوائم، هي - حسب الترتيب الزمني:

- الحزب الشيوعي الأردني (حزب يساري)
- حزب جبهة العمل الاسلامي (حزب يميني)
- حزب التيار الوطني (حزب يميني)
- حزب الشعب الديمقراطي الأردني " حشد " (حزب يساري)
- حزب الوسط الاسلامي (حزب يميني)
- حزب الجبهة الأردنية الموحدة.

3. المرشحات للبرلمان لكل من حزب التيار الوطني، وحزب الوسط الاسلامي، لم تخض اي منهن التجربة الحزبية من خلال العضوية والممارسة السياسية، ولكن ترشيحهن من قبل هذين الحزبين جاء في سياق الاستفادة من فرص الكوتا النسائية، واقتصرت العلاقة بينهما وبين الأحزاب المذكورة على المشاركة في عضوية اللجان والكتل البرلمانية والتصويت " بعد الفوز في الانتخابات ". هذا مع العلم ان النائب السيدة إنصاف الخوالدة التي فازت عن حزب التيار الوطني، كانت قد أعلنت انسحابها من الحزب بعد نجاحها مباشرة، في ضوء الخلافات التي وقعت بين حزب التيار والهيئة المستقلة للانتخابات بعد صدور النتائج مباشرة (دورة 2013 م).

4. المرشحات اللاتي قدمن أنفسهن كمرشحات حزبيات على أساس برنامج سياسي وطني عام، اقتصر

عددهن طوال الفترة مابين 1989 – 2013 على ثلاثة، ونجح منهن للبرلمان اثنتان فقط:

- السيدة أملي نفاع / الحزب الشيوعي الأردني / لم تنجز في دورة 1997م.

- السيدة حياة المسمي / حزب جبهة العمل / فازت في دورة 2003م.

- السيدة عبلة ابو عبلة / حزب الشعب الديمقراطي الأردني " حشد " / فازت في دورة 2010م.

5. خلاصة القول ان حجم وعدد النساء الحزبيات المشاركات في الانتخابات البرلمانية محدود جداً قياساً

بحجم نضالاتها الطويلة في هذه الأحزاب من جهة، وقياساً الى نسبة النساء المشاركات في التصويت

من جهة أخرى حيث تتراوح نسبة الأردنيات المشاركات في التصويت بين 50 – 52 % في كل دورة

انتخابية.

مشاركة المرأة الأردنية في تأسيس الأحزاب السياسية

حسب قانون الأحزاب الصادر عام 1992م تقدم خمس وثلاثون طلباً لتأسيس أحزاب سياسية، عن مختلف الاتجاهات، وكان مطلوباً في حينها ان لا يقل عدد المؤسسين في الحزب الواحد عن (50)". ووفق بيانات وزارة الداخلية، فان العدد الكلي للإناث بين مؤسسي الأحزاب الخمسة والثلاثين لم يتجاوز 372 امرأة من اصل 4116، وهو العدد الإجمالي لمؤسسي الأحزاب من الذكور والإناث عام 1993م. أي إن نسبة الإناث من الهيئات التأسيسية للأحزاب لم تتجاوز 9% * 7.

وعملاً بالقانون المعدل عام 2007 الذي رفع عدد المؤسسين الى 500 شخص للحزب الواحد في الحد الأدنى، (لا زال هذا القانون سارياً حتى يومنا)؛ فقد كان مطلوباً من الأحزاب جميعها القديمة والجديدة إعادة تقديم طلبات تأسيس على قاعدة وجود خمسمائة مؤسس لكل حزب. وهكذا ارتفع عدد النساء المشاركات في طلبات التأسيس للأحزاب جميعها الى ما نسبته 29% * 8.

بعد استعراض النسب والأرقام أعلاه علينا ان ندقق في المعطيات التالية:

- ان ارتفاع نسبة المؤسسات النساء في الأحزاب السياسية، لا يعكس بالضرورة زيادة نسبة مشاركة المرأة في العمل الحزبي، ذلك ان عدداً واسعاً من الأحزاب السياسية - الحديثة العهد على وجه الخصوص - لجأت الى استقطاب النساء في حملات التأسيس بغرض تلبية العدد المطلوب، ولم تعكس هذه النسبة نفسها على حجم الفعالية والدور والاستمرارية في العمل السياسي.
- * يستنتى من هذه الملاحظة الأحزاب العريقة والتاريخية.

- على الرغم من الملاحظات النقدية المتعلقة بتحشيد النساء في العملية التأسيسية، إلا ان هذه الحملات أسهمت ولو جزئياً في الحد من ظاهرة الخوف من الأحزاب وإدخال ثقافة جديدة على الوعي العام بمشروعية وجود الأحزاب وحق المواطنين رجالاً ونساء في المشاركة في عضويتها.

7 - التقرير الوطني - اللجنة الوطنية لشؤون المرأة 2010 - 2011.

8 - التقرير الوطني - اللجنة الوطنية لشؤون المرأة 2010 - 2011.

قضايا المرأة في برامج الأحزاب السياسية الأردنية

يشير العنوان أعلاه الى المضامين الفعلية والعملية، للأهمية التي تحتلها قضايا المرأة في برامج الأحزاب السياسية وهيكلها التنظيمية:

- هناك برامج سياسية لأحزاب، تتضمن مواد متكاملة حول قضية المرأة وموقف الحزب منها مدرجة ضمن القضايا الديمقراطية الأساسية التي يناضل الحزب من اجل تحقيق أهدافها.
- وهذا المضمون الديمقراطي في برامج عدد من الأحزاب، تحمله هيكل الحزب التنظيمية، وتضع له الروافع الضرورية من اجل ترجمة هذه الأهداف الى مهام عمل يومية، وآليات تواصل دائمة مع جماهير النساء، من اجل توعيتهن والدفاع عن حقوقهن واستقطابهن لعضوية الحزب.
- وهناك برامج سياسية أخرى، لأحزاب أخرى تكتفي بالإشارة الى مساواة المرأة بالرجل، دون ان تجهز هذه الأحزاب هيكل وحوامل تنظيمية لترجمة هذا التوجه وتحويله الى آليات عمل ملموسة بين النساء. لا بل تقف بعضها ضد المطالب العادلة للمرأة بالمساواة في حقوق المواطنة لاعتبارات إيديولوجية.
- وعلى خلفية هذه السياسات والرؤى الإيديولوجية، تتحدد كثير من المواقف المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية الحزبية، لذلك كله نرى ان نسبة مشاركة النساء في الأحزاب الديمقراطية عالية. ونشاطها ملموس في الحياة العامة، بينما الأحزاب اليمينية، والدينية منها بشكل خاص، تفتقر الى هذه الظاهرة، مع أهمية الإشارة هنا الى القدرة العالية للأحزاب الدينية على تنظيم وتحشيد النساء في المظاهرات والمسيرات والانتخابات، بصورة أعلى بكثير من قدرة الأحزاب الديمقراطية.

المرأة الأردنية في النقابات المهنية

بدأ تأسيس النقابات المهنية في وقت مبكر من عمر الدولة الأردنية. يوجد الآن 15 نقابة مهنية إضافة إلى جمعيتين مهنتين هما جمعية المحاسبين القانونيين وجمعية الأدلاء السياحيين ورابطة الكتاب الأردنيين. وحسب آخر إحصائية نشرت عام 2011م، فقد بلغ عدد أعضاء النقابات المهنية " 177.256 " منهم " 48.937 " نساء، أي ما يعادل 27.6% من إجمالي عضوية النقابات المهنية * 9.

وتتركز الحصة الأكبر من المهنيات النساء في نقابة المهندسين، كبرى النقابات المهنية من حيث حجم العضوية، إذ يصل عددهن إلى 15580 مهندسة وقد ارتفعت نسبة المهنيات في قواعد النقابات المهنية في السنوات الأخيرة، لتزايد نسبة انخراط الإناث في التعليم الجامعي والتخصصات المهنية، ففي نقابة الممرضين تصل نسبة النساء إلى 56% وفي الصيدلة 54% وفي نقابة المهندسين الزراعيين 38% وفي أطباء الأسنان 34% وفي نقابة المحامين 20% وفي نقابة الأطباء 16% * 10.

هذه النسب المرتفعة للنساء المهنيات في عضوية النقابات، لا تنعكس على عضوية المجالس المنتخبة؛ لا بل هناك مسافة واسعة ملفتة للنظر بين حجم العضوية القاعدية الواسعة للنساء في النقابات، وخلو معظم المجالس من المهنيات النساء على امتداد دورات انتخابية متكررة.

رصدت دراسة أجرتها دائرة الإحصاءات العامة، أن نسبة وجود النساء في مجالس النقابات المهنية عام 2008 بلغ 4.8% وبلغ عام 2009، 3% مع الإشارة إلى أن عضوية النساء اقتصررت على بعض النقابات دون غيرها مثل نقابة الفنانين، الممرضين، والمهندسين الزراعيين.

9 - تقرير دائرة الإحصاءات العامة الصادر 2008 – 2009.

10 - تقرير دائرة الإحصاءات العامة الصادر 2008 – 2009.

- تشكلت نقابة المعلمين عام 2012م؛ ولم تفرز أية امرأة في عضوية مجلس النقابة على الرغم من ارتفاع نسبة المعلمات في قطاع التعليم.

في الدورات الانتخابية التي جرت مؤخراً في نقابتي الأطباء والمحامين، فازت امرأة طبيبة لأول مره في نقابة الأطباء منذ تأسيسها عام 1954 وهي " د. مها الفاخوري " كما فازت المحامية " نور الإمام " في مجلس نقابة المحامين لأخر دورتين انتخابيتين. فازت أيضاً صحفيتان في مجلس نقابة الصحفيين لدورتين متتاليتين إحداهما استقالت من عضوية المجلس الحالي.

هناك أسباب متعددة تقف وراء هذه الظاهرة أهمها:

- النظام الانتخابي المعمول به في النقابات المهنية، حيث لا يعتمد التمثيل النسبي للقوائم، بل يقوم على مبدأ المغالبة وليس المشاركة، وهذا يعني ان المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات هو الفائز. هذا النظام يقلل دائماً من فرص النساء بالفوز، حتى لو كنَّ أكثر كفاءة مهنية او نقابية.
- كما ان النظام الانتخابي، ايضاً لا يراعي الحالة الثقافية السائدة ولا يخصص للمرأة حصة في المجالس المنتخبة يتناسب وحجم عضويتها القاعدية، وضماناً لتمثيلها في المجالس.
- وهناك أسباب أخرى اجتماعية وردت في النقاشات التي وقعت مع النقابات المهنية، إلا انه من الخطأ - كما اعتقد - التسليم بها او المبالغة بالتعامل معها كصعوبات لا يتم تجاوزها خصوصاً اذا ما قورنت مع التمثيل الواسع للمرأة في الهيئات الإدارية للنقابات العمالية.

المهنيات في الأنشطة المهنية والسياسية

تطورت مشاركة النساء المهنيات على الصعيد السياسي والمهني في عدد من النقابات المهنية في السنوات الأخيرة، وتحديداً من خلال لجان الاختصاص المهنية، أو اللجان المعنية بالحريات العامة. كان الأداء ملموساً ومؤثراً لدى المحاميات والمهندسات على وجه الخصوص. كما شاركت النساء في نقابات الممرضين والمهندسين الزراعيين والمعلمين في عدد من القضايا المطبّقة والديمقراطية الخاصة بأعضاء هذه النقابات. إضافة إلى ذلك كانت مشاركة المهنيات الأعضاء في النقابات لافئة في الأنشطة السياسية التي وقعت مؤخراً في البلاد والمتعلقة بالحريات العامة.

مقترحات موجهة للجهات الرسمية / ولالأحزاب السياسية / والنقابات المهنية

الهدف من تقديم المقترحات هو العمل على رفع مستوى مشاركة المرأة في العمل السياسي والنقابي المنظم من خلال المؤسسات الحزبية والنقابية. ان تحقيق هذا الهدف لا يتم بدون اعتماد منظومة إصلاح قانونية واجتماعية وثقافية تتولاها المؤسسات الرسمية والشعبية، بما يتناسب والتطور الحاصل على مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والعامة.

كما تأتي هذه الورقة في مرحلة انتقالية هامة في البلاد تتجه نحو الديمقراطية السياسية والاجتماعية. هذا التحول لا يمكن ان يتم بمعزل عن شمول برنامج الإصلاح للقضايا المتعلقة بتقدم المرأة، وإشراكها في عملية التغيير وعليه يمكن تقديم المقترحات التالية:

1- تتولى الجهات الرسمية (الحكومة) وضع آلية لرصد ومتابعة كافة التشريعات والمواد التمييزية

ضد المرأة من اجل تصويبها بدءاً من الدستور مروراً بقانون الأحوال الشخصية والعمل والضمان

الاجتماعي، وجميع القوانين المعمول بها. كما يجب ان يسبق كل ذلك قرار سياسي واضح ومحدد، بتحديث هذه القوانين.

2- تعديل قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات النيابية، بما يتيح مجالاً ديمقراطياً لمشاركة النساء في الهيئات القيادية للأحزاب، وفي القوائم الانتخابية المرشحة للبرلمان.

3- تعديل الأنظمة الداخلية لل نقابات المهنية بحيث تعتمد نظام التمثيل النسبي والقوائم الانتخابية وكوتا للمرأة في مجالس النقابات، لا تقل عن 30%.

4- في البعد الثقافي: ضرورة العمل على جميع المستويات الممكنة من أجل تصويب الحالة الثقافية السائدة التمييزية. وعلى الأخص في المناهج الدراسية، ثم تطوير دور مؤسسات المجتمع المدني لتتحمل جميعها هذه المسؤولية، ولتعتمد هذه الرسالة الاجتماعية التقدمية جزءاً من برنامج عملها الدائم.

5- تظهير البرنامج الاقتصادي - والاجتماعي للأحزاب الديمقراطية في إطار الدفاع عن قيم المساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. وتضمين الخطاب السياسي الإصلاحي موضوع الدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها كجزء من برنامج الإصلاح الوطني والاجتماعي التتموي الشامل.

عن المؤلف:

عبلة أبو علبة: شغلت منصب الأمين الأول لحزب الشعب الديمقراطي الأردني " حشد " ، احد اعضاء اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطني، نائب سابق (في البرلمان الأردني السادس عشر، 2010 - 2011، ناشطة في اتحاد المرأة الأردنية منذ 1974م، وعضو رابطة الكتاب الأردنيين منذ 1974م.السيدة عبلة عضو المكتب الدائم للاتحاد النسائي العربي العام 2005. لها دراسات عديدة منشورة حول المرأة الأردنية والمرأة العربية ومؤسسات المجتمع المدني. شاركت في عدد واسع من المؤتمرات المحلية والعربية.

مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق:

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبيرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبيرت) .

افتتحت المؤسسة أبوابها في الأردن عام 1986 من خلال الشراكة طويلة الأمد مع الجمعية العلمية الملكية.

تهدف مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة .إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطراف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، عقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسيات متعلقة بأسئلة السياسة الحالية.

للتواصل معنا:

مؤسسة فريدريش إيبيرت الاردن والعراق

صندوق البريد 941876

عمان 11194

الأردن

هاتف: +962 6 5680810

فاكس: +962 6 5696478

البريد الإلكتروني fes@fes-jordan.org

الموقع الإلكتروني www.fes-jordan.org

صفحة الفيسبوك www.facebook.com/FESAmmanOffice

تنويه

الآراء الواردة في هذه النشرة (ورقة السياسات) ليست بالضرورة تلك الآراء التي تمثلها منظمة فريدريش إيبيرت

أو المنظمة التي يعمل بها المؤلف.

(ردمك) ISBN 978-9957-484-29-3